على الغلاف | الانبطاح الخليجي في واشنطن: قطر تتقدّم

شكّلت الزيارة الأخيرة لأمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، إلى الولايات المتحدة أوائل الشهر الجاري، المحطة الأحدث في سياق طويل ابتدأته الدوحة منذ اندلاع الأزمة الخليجية في حزيران/ يونيو 2017. محطة أثبتت نجاح الإمارة الصغيرة في حيازة الرضى الأميركي بعدما بدا لوهلة أن واشنطن تنحاز إلى حليفتها الأكبر على حساب صغار الأصدقاء. لكن ذلك لم يكن، حقيقة، أكثر من زلّة لسان أو قدم لدونالد ترامب سرعان ما تم تداركها. لا وكالة أميركية حصرية لأيّ من الحلفاء مهما علا شأنه، والقطريون يظلّون مفتاحاً أساسياً في غير ملف، بما في ذلك الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. هذا المحدّد ظهر واضحاً أنه يكمن في خلفية التعامل الأميركي الأخير مع الدوحة، التي أتقنت من جانبها سياسة التودّد إلى واشنطن، من طرق شتّى، تبدأ بالاستثمارات ولا تنتهي بالتقرب من تل أبيب. اليوم، تبدو إمارة الغاز متفوّقة على مقاطِعيها (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) لناحية قدرتها على لعب دور حيوي بالنسبة إلى الأميركيين، على رغم كل محاولات إبعادها من الفلك الأميركي من قِبَل «الرباعي العربي». أما إدارة ترامب فتظهر الأكثر استفادة من كل ما حدث بين «الأشقاء» خلال العامين الماضيين: بئر بليونات ووظائف، ومقار للقواعد العسكرية تبنى بأموال «المضيفين»

(الأخبار)

هدف في مرمى ابن سلمان

خليك كوثراني

لا يزال ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، منذ قتل الصحافي جمال خاشقجي، يتجنّب زيارة الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، لسبب وحيد: لا أحد يرحّب باستضافته. لا قرار بمنع الزيارة، لكن بالتأكيد لا راغبين فيها، حيث يفضل الجميع تجنب إثارة السخط من جديد. لذا، يُشاهَد ابن سلمان منذ أشهر وهو يجوب الدول العربية والآسيوية. قطع الرجل شوطاً في ترميم العلاقات مع الأميركيين، والتي اهتزّت إثر مقتل خاشقجي، حتى اضطر إلى استبدال سفير بلاده لدى واشنطن، شقيقه خالد، بريما بنت بندر بن سلطان. لم يغلق الملف تماماً، على رغم ضمان ابن سلمان وقوف ترامب إلى جانبه. إلا أنه يدرك أن النقمة عليه في المؤسسات الأميركية كبيرة، وهي تظهر بجلاء في الكونغرس والإعلام، معيدة طرح السؤال التاريخي حول طبيعة العلاقة بين البلدين المبنية على «المصالح لا القيم»، وهي عبارة تكررها الحكومات الأميركية المتعاقبة لتبرير سكوتها عن سياسات الرياض حين لا تعجب الرأي العام الأميركي. ذلك في موازاة سؤال خاص بابن سلمان وأهليته كحليف إقليمي أساسي. في المقابل، ينجح أمير قطر اليوم، لا في زيارته واشنطن وتظهير متانة العلاقات مقابل أزمة ابن سلمان فحسب، بل في طيّه فصلاً حساساً من فصول الأزمة الخليجية، والمتمثل في انحياز الإدارة الأميركية الحالية للإمارات وأبو ظبي.

> طوت الزيارة فصلاً حساساً من فصول الأزمة الخليجية

منذ اليوم الأول للأزمة الخليجية، شعر القطريون بأن الحملة ضدهم بهذا الحجم وبهذه الصورة ما كانت لتتم لولا ضوء أخضر أميركي. استغل اللوبي الإماراتي في واشنطن عداء فريق إدارة ترامب للتيارات الإسلامية وتشددها تجاهها، وكذلك عداء هذه الإدارة لكل سياسات باراك أوباما الخارجية، التي كان من ضمنها التقارب مع «الإخوان» في فترة «الربيع العربي». لكن اختلاف المؤسسات الأميركية ظهر سريعاً في تناقض مواقف «البنتاغون» والخارجية والرئيس، ولم تحتج الدوحة إلى الرهان على رئيس ديمقراطي جديد يفك تحالف ترامب ـ كوشنر ـ ابن زايد ـ ابن سلمان، ولو كانت لا تزال تفضل رئيساً من هذا النوع. اتخذت الدوحة جملة قرارات لمواجهة «الحصار»، كان أهمها تفعيل عمل جماعات الضغط في الولايات المتحدة وصولاً إلى اللوبي الإسرائيلي الناشط هناك. كشف تراجع قناة «الجزيرة» حينها عن بث الفيلم الوثائقي «اللوبي» (اللوبي الإسرائيلي في أميركا ـ نشره موقع «الأخبار» لاحقاً بالاشتراك مع موقع «شرق XXI» وموقع «إلكترونيك انتفاضة»)، المسعى القطري للاستفادة من قوة جماعات الضغط الإسرائيلية، إذ تبين أن عدم بث الفيلم مردّه تفاهمات قطرية مع هذه اللوبيات تمت بموجبها جملة مقايضات بينها الفيلم، لدعم الدوحة في مواجهة ما تتعرض له.

أزمة خاشقجي شكّلت فرصة ذهبية للقطريين لتوجيه ضربتهم لابن سلمان المشوّشة صورته في الولايات المتحدة والغرب عموماً، أو على الأقل فرصة لاستثمار الورطة السعودية. صغر حجم الإمارة الخليجية مع ثروتها الغازية الهائلة يمنحها ربما «رشاقة» لا تتوافر في دولة كبيرة وحساسة كالسعودية، يصعب عليها غسل أخطائها سريعاً. وإضافة إلى محاولة القطريين أمام الأميركيين والجميع إثبات أنهم الأكثر عقلانية ونجاحاً وفائدة في «التحالف» مع الأميركيين من حكام الرياض المتهورين، لعبت الدوحة اللعبة السعودية نفسها؛ شراء الموقف الأميركي بالصفقات والمليارات. كان الأبرز في ذلك قيام وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد العطية، مع القائد الجوي الأميركي في قاعدة «العديد» الجنرال جيسون أرماغسوت، بوضع الحجر الأساس لتوسعة القاعدة الأميركية في حزيران/ يونيو من العام الفائت. وخلال الفترة الماضية، عادت الدوحة إلى نشاطها في لعب دورها السابق كوسيط مع حركة «طالبان» الأفغانية، وهو دور لم ينجح الإماراتيون، على رغم محاولاتهم، في سحبه من جيرانهم.

تَوّجت زيارة أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، هذه «النجاحات». وفي المقارنة بين زيارتي ابن سلمان وابن حمد، إلى البيت الأبيض، بدا الأخير أكثر ثقة بما يقوم به، إذ بادر إلى طمأنة ترامب بأن ميزان التبادل التجاري بين البلدين مكسور لصالح واشنطن. لكن من المنظور الأميركي، فإن النتيجة واحدة، وهي على قاعدة ترامب «Take their money Chuck» (خذ أموالهم...) وفق تعبيره قبل أيام؛ التعامل مع مشيخات الخليج كبئر بليونات ووظائف تُبتزّ في أمنها وعروشها، وكمقر للقواعد العسكرية، البحرية والجوية، تبنى بأموال «المضيف». وفي المحصلة، أثبت الأميركيون أنهم الأكثر استفادة من «شقاق الأشقاء» الذي رمى بهم في ماراثون كسب ودّ السيد الأميركي.

لعبت الدوحة اللعبة السعودية نفسها: شراء الموقف الأميركي بالصفقات والمليارات (أ ف ب)

ما قل ودل

بعد أشهر على توقيع اتفاق لتوسيع قاعدة العُديد الجوية الأميركية (كانون الثاني/ يناير 2019)، استقبل الرئيس دونالد ترامب أمير قطر تميم بن حمد، في البيت الأبيض، وشكره على تكفّل إمارته بتكاليف تلك العملية. القاعدة التي تعدّ الأكبر في الشرق الأوسط، تضم ما يزيد على 10 آلاف جندي،

وهي مركزُ قيادة العمليات الجوية الأميركية في المنطقة، ومنها يدار نشاط طائرات «التحالف الدولي». آخر دفعات الأسلحة المعلنة التي أضيفت إلى ترسانة «العُديد»، كانت مقاتلات من طراز «Raptor 22-F» (أواخر حزيران/ يونيو الماضي)، وهي أول مرة تستضيف فيها قطر هذه الطائرات.

(الأخبار)

مقالة

التناقض الرئيس من منظور الدوحة

وليد شرارة

حتى في الفترة التي بدا فيها أن المحور القطري ـ التركي يقود عملية تغيير شاملة على امتداد العالم العربي خلال عامي 2011 و2012، بقي تناقض قطر الرئيس: مع السعودية. لقد حكم هذا التناقض مجمل سياسات قطر منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، وما زال يحكمها إلى اليوم. ولا يمكن فهم زيارة الشيخ تميم بن حمد الأخيرة إلى الولايات المتحدة، والعقود «الدسمة» التي وقّعها في مجالات الدفاع والطيران والطاقة بمعزل عنه. الشيخ تميم مدرك أن «العلاقات الخاصة» التي تربط بين محمد بن سلمان ومحمد بن زايد من جهة وآل دونالد ترامب وجارد كوشنر من جهة أخرى، والتي أدت عند انفجار الأزمة القطرية ـ السعودية ـ الإماراتية إلى انحياز أميركي تلقائي إلى البلدين الأخيرين، لا تمنع اليوم حقيقة كونه حاجة ماسة لترامب. فالرئيس الأميركي يأمل أن تؤدي المفاوضات بين بلاده وحركة «طالبان»، التي ختمت في الدوحة جولتها السابعة قبل يومين من زيارة الأمير القطري لواشنطن، إلى اتفاق يسمح بسحب قواته من أفغانستان، ويُحسب له كإنجاز كبير من قِبَل قطاعات معتبرة من الرأي العام الأميركي قبل البداية الرسمية للحملة الانتخابية. هو أيضاً يحتاج إلى القناة القطرية، كإحدى قنوات التفاوض المحتملة مع إيران، في ظل تصاعد التوتر معها. هذه الوقائع، إلى جانب التحالف الذي نسجته مع تركيا والعلاقات المميزة التي احتفظت بها مع إيران، ستمنح الدوحة القدرة على الاستمرار في مواجهة السعودية، عدوّها الأساسي.

من الصعب الفصل بين استطاعة قطر اعتماد السياسات التي اتبعتها منذ أواسط التسعينيات، عن نجاحها في بناء تحالف قوي مع الولايات المتحدة، تُوّج عام 2003 باتخاذ القيادة المركزية الأميركية مقراً في قاعدة العديد، وتحولها كذلك إلى مركز للعمليات الجوية الأميركية في الشرق الأوسط. وجود القوات الأميركية في هذه القاعدة هو الذي منع السعودية من اجتياح الإمارة المجهرية، تماماً كما حالت بريطانيا في عشرينيات القرن الماضي دون إقدام مؤسس المملكة السعودية، عبد العزيز آل سعود، على احتلالها وغيرها من الإمارات الخليجية. حرصت القوى الغربية المسيطرة على منطقة الخليج، وما زالت تحرص، على دوام التجزئة، وما تتيحه من مكاسب وفرص في علاقاتها الثنائية مع المشيخات والإمارات والسلطنات. وإذا كانت غالبية هذه الكيانات قد اختارت الانقياد خلف السعودية، «الشقيقة الكبرى»، فإن قطر، بعد وصول الشيخ حمد بن خليفة وفريقه، وبينهم وزير خارجيته حمد بن جاسم، إلى السلطة بـ«انقلاب أبيض»، أخذت بخيار «الاستقلال» عنها، تمهيداً لمنافستها على الزعامة خليجياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، كما أظهرت سلسلة من التطورات اللاحقة.

أقامت الدوحة مجموعة علاقات مميزة وتحالفات مع أطراف خارجية، دولتية وغير دولتية، متناقضة وأحياناً متناحرة، واعتمدت سياسات بدت متعارضة شكلاً، لكنها هدفت في جوهرها إلى خدمة أولوية المواجهة مع السعودية. من الممكن تقسيم السياسة الخارجية القطرية الى ثلاث مراحل على المستوى الزمني؛ المرحلة الأولى التي بدأت مع استيلاء حمد بن خليفة على السلطة واستمرت حتى عام 2001، تميزت بتقارب شديد مع الولايات المتحدة والاندفاع في مقدمة المطبّعين مع إسرائيل، على الأغلب لإظهار حسن نيات الفريق الحاكم الجديد للولايات المتحدة. لم يمنع هذا الأمر قيام الفريق المذكور بتطوير علاقات سياسية واقتصادية مع إيران، والتواصل المستمر مع العراق أيام رئاسة صدام حسين. وقد ركّزت قناة «الجزيرة»، التي أنشئت في تلك المرحلة لمواجهة احتكار السعودية للقنوات الفضائية عبر مجموعتَي «MBC» و«ART» الإعلاميتين، هجومها على المحور السوري ـ المصري ـ السعودي ومواقفه، وكانت بين المبادرين إلى التطبيع مع الإسرائيليين. ولا شك في أن هذا الهجوم لاقى استحساناً أميركياً، نتيجة للتناقض بين المحور الثلاثي آنذاك والولايات المتحدة حول عملية التسوية ومشروع السوق الشرق أوسطي الذي طرحه شمعون بيريس، وتبنّته إدارة بيل كلينتون.

لكن الظروف اختلفت جدياً بعد هجمات 11 أيلول 2001، وانصياع مصر والسعودية لإملاءات إدارة بوش الابن، وانسياقهم خلف سياستها في المنطقة. أول نتيجة لهذا التغيير كانت تقارباً قطرياً قوياً مع سوريا، والمزيد من تعزيز العلاقات مع إيران، وتحول قناة «الجزيرة» إلى منبر للمناهضين للسياسة الأميركية على اختلافهم، من «حزب الله» و«حماس»، إلى المقاومة العراقية وتنظيم «القاعدة». من يتذكر مواقف قطر في تلك الفترة، يخال أنها باتت طرفاً في محور الممانعة على الأقل، لولا وجود القوات الأميركية في قاعدة العديد واستمرار تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. سمحت هذه الأخيرة للإمارة بهامش تتمايز فيه عن المواقف والسياسات الأميركية، لأن ذلك أعطاها القدرة على أن تكون وسيطاً لحساب واشنطن مع أعدائها عند طلبها ذلك، ومصدراً للمعلومات عنهم، خاصة عن التنظيمات المقاومة وتلك «الجهادية». ما زال الكثير من الشبهات يحوم حول عمليات اعتقال تمت لأعضاء من الجماعات «الجهادية»، والدور القطري في ذلك.

عام 2011 شكل نقطة الانطلاق للمرحلة الثالثة التي اعتقدت خلالها الدوحة أن بإمكانها، بالتحالف مع أنقرة، قيادة عملية التغيير السياسي في العالم العربي. ظنّ حكام قطر أنهم يمتلكون مجموعة من أوراق القوة تؤهلهم للقيام بمثل هذا الدور: شبكة علاقات متينة، وأحياناً «عضوية»، مع قطاع وازن من نخب الحركات الإسلامية التي تمتعت بدعم متعدد الأشكال من قِبَلها، وسطوة إعلامية ممثلة بقناة «الجزيرة»، التي أثبتت قدرة مميزة على التأثير في الشارع العربي، وإمكانات مالية هائلة نتيجة تحول الإمارة إلى أحد أبرز المصدّرين العالميين للغاز الطبيعي. المآلات التي وصلت إليها الانتفاضات الشعبية في بلدان المنطقة بدّدت آمال الإمارة الغازية الصغيرة، وهي أضحت متورطة في صراع مباشر مع السعودية والإمارات، امتدّ من مصر وتونس وليبيا، ليصل إليها مع حصارها عام 2017. زيارة تميم لواشنطن تأتي في سياق احتدام هذا الصراع، وغايتها الأهم هي التأكيد للحليف الأميركي أن قطر مستعدة أكثر من ذي قبل لتقديم الخدمات المطلوبة وتوقيع العقود الضخمة مقابل استمرار الحماية.

أقرب إلى «الطاعة»... أبعد من الاستثمارات

ملاك حمود

في كواليس البحث القطري عن الطريقة الأمثل لإرضاء الحليف الأميركي، يقرّر الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، التبرّع بمبلغ 100 مليون دولار لمدينة نيو أورلينز المنكوبة جرّاء إعصار كاترينا (2005). «كان إعصاراً مدمِّراً إلى درجة أن جميع مَن في قطر، إلى جانب بقية العالم، شعروا بمسؤولية»، بحسب تعبير سفير قطر لدى الولايات المتحدة حينها. مِن المفارقات المضحكة أيضاً، أنْ تبرّعت الدنمارك، مثلاً، بـ«بطّانيات» لإغاثة ضحايا الإعصار. يقال أيضاً إن سكان نيو أورلينز، حين علموا بقصة المبلغ القطري السخي، ما كان منهم إلا أن سألوا: وأين يقع هذا البلد؟

مفاتيح واشنطن

لم يكن استقبالاً عادياً ذاك الذي خطي به تميم بن حمد في واشنطن. حفاوةٌ لافتة سرعان ما أوضح ترامب مآلاتها، وهو ما يقودنا إلى فهم أحد جوانب العلاقة. كانت مأدبة العشاء التي أقامها وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوتشين، لأمير قطر، ذات توجّهٍ تجاري. دُعي إليها، إلى جانب الرئيس نفسه، 40 من كبار رجال الأعمال الأميركيين. لكن كلمة ترامب لتميم، كانت خيرَ دليل على هذا التوجه. «عليّ القول إن استثماراتكم في الولايات المتحدة هي واحدةٌ من أكبر الاستثمارات في العالم... ولديّ علم بالطائرات التي تشترونها، وكل الأشياء الأخرى التي ستستثمرون فيها، أراها بشكلٍ مختلف. أنا أراها وظائف. لقد قدَّمتُم لنا المساعدة في إنشاء القاعدة والمطار العسكريين (العُديد)... وعلمت أنكم استثمرتم 8 مليارات دولار أخرى لتطوير القاعدة، والحمدلله كانت غالبيتها من أموالكم». بالنسبة إلى ترامب، فإن بيت القصيد هو المال، وبالتحديد التجارة.

«السخاء» القطري المشار إليه، وإن كان حاضراً بصورة لافتة خلال الزيارة، إلا أنه ليس الركيزة الرئيسة في العلاقات، خصوصاً وأن الدوحة لت تعدّ سوقاً اقتصادية مهمّة بالنسبة إلى واشنطن. ولفهم أهميتها أميركياً، يمكن النظر في جملة من الأدوار التي تؤدّيها الإمارة الخليجية:

أولاً: استضافة الدوحة لأول ممثلية لحركة «طالبان» بطلب أميركي، وأداؤها دوراً مهماً في ملف المفاوضات الأميركية مع «طالبان». دورٌ قد يمهّد الطريق أمام تحقيق سلام أفغاني، ويؤسّس لانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان.

ثانياً: دعم قطر لقطاع غزّة بمصادقة أميركية ـــ إسرائيلية، إذ كشفت صحيفة «هآرتس» في شباط/ فبراير الماضي أنّ الإمارة الخليجية حوّلت إلى غزّة أكثر من 1,1 مليار دولار بين عامي 2012 و2018، ذهبت كمساعدات إنسانيّة وتسديد أثمان وقود ورواتب لموظّفي القطاع، إضافة إلى جزء خُصص لـ«الأونروا».

ثالثاً: الاتفاق الذي وقّعه الجانبان الأميركي والقطري في تموز/ يوليو 2017 لـ«مكافحة تمويل الإرهاب»، والذي شَمل التعاون بين الطرفين في مجالات «الأمن والاستخبارات والمالية»، ما يعني فتح دفاتر قطر المالية أمام الولايات المتحدة.

رابعاً: استثماراتها الضخمة في الولايات المتحدة، ومنها إعلان «شركة قطر للبترول»، أخيراً، توقيع اتفاق بقيمة 8 مليارات دولار مع شركة «شيفرون فيليبس» للكيميائيات لتطوير مجمع عالمي للبتروكيميائيات في جنوب الولايات المتحدة، كما تعدّ قطر مشترياً أساسياً للسلاح الأميركي.

> كانت مأدبة العشاء التي أقامها وزير الخزانة الأميركي، لأمير قطر، ذات توجّهٍ تجاري

«العُديد» والخصومة الخليجية

قبل عامين، وتحديداً بعد حملة مقاطعة قطر، تباهَى الرئيس الأميركي، الذي لم يكن بعد قد حدّد موقفه من حملة الشيطنة هذه، بأنّ في مقدوره، إن أراد، إغلاق القاعدة الأميركية في العُديد، وستصطفّ «عشرُ دول» لإنشاء قاعدةٍ جديدة و«ستدفع (هذه الدول) ثَمنها». وبدا أنّ أحداً لم يلفت انتباه الرئيس إلى كَون البنتاغون لم يكن مضطراً إلى دفع سنت واحد لإنشاء القاعدة التي تولّت الحكومة القطرية تمويلها عام 1996 كبديلٍ أو «تعويض» للقوات الأميركية، بعد هجوم الخُبر الذي استهدفها في ذلك العام. لكن الرئيس عادَ وتنبّه باكراً إلى «الفوائد» الكثيرة لتلك العلاقة، فضلاً، طبعاً، عن ضرورة الإبقاء على القاعدة، تجنباً لـ«صداع لوجستي»، مستفيداً من عدم تدخّل «المالكين»، الذين حوّلوا «العُديد» إلى قاعدة أميركية ثابتة، وأخذوا على عاتقهم كل نفقاتها.

لم تخرج أيّ مبادرات جديدة بخصوص حلّ الأزمة الخليجية. وبعدما عرض ترامب الوساطة في عام 2017، فضّل أن يبقى بعيداً عن هذا التجاذب، مستفيداً من المصالح المتباينة التي تَجمعه بالأطراف المتخاصمين. ينصح آرون ديفيد ميلر وريتشارد سوكولسكي، واشنطن بعدم الانخراط في هذا الصراع، خصوصاً إذا كانت ستضطر إلى اختيار أحد الأطراف. وفي مقال لهما في دورية «فورين أفيرز» (تموز 2017)، يشيران إلى أنّ «الإسعافات الأولية لا تعدو كونها حلاً مؤقتاً». برأيهما، فإن المصالح الأساسية للولايات المتحدة في الخليج، تتمثّل في الحفاظ على التدفق الحرّ للنفط، ومنع «الهجمات الإرهابية» ضد مصالح واشنطن وحلفائها الأوروبيين في المنطقة، ومنع إيران من فرض هيمنتها. وفي حين أنّ أياً من هذه المصالح لن يتعرض للخطر بسبب «النزاع الخليجي»، فلا مشكلة في استمراره.